

اللائحة التنظيمية بشأن حاضنات الأعمال
للنشاطات الإنتاجية والمشروعات المدورة للدخل
والمشروعات المتناهية الصغر

مادة (1) :

يقصد بالكلمات الواردة باللائحة المعانى المبينة قرین كل منها :
الوزارة : وزارة الشئون الاجتماعية.

الحاضنة : المباني والمساحات التي يتم فيها احتضان
المبادرين والنشاطات الإنتاجية والمشروعات
التي تحقق شروط الاحضان الواردة في هذه
اللائحة.

المشرف : الموظف المسؤول عن الإشراف وإدارة
الحاضنة.

الجهاز الإداري : العاملين في الحاضنة من موظفي وزارة الشئون
الاجتماعية.

اللجنة الفنية : اللجنة المختصة باعتماد المبادرين للانضمام
لحاضنة.

المبادر : صاحب النشاط الإنتاجي أو المشروع متلقى
المساعدة الاجتماعية من الوزارة.

الخل : المكان المخصص لممارسة النشاط الإنتاجي
وإقامة المشروع

مادة (2) :

تشكل اللجنة الفنية المختصة باعتماد المبادرين للانضمام لحاضنة
من ممثلين الوزارة والجهات ذات العلاقة وذوي الخبرة. وتتضمن مهام
اللجنة ما يلي :-

- العمل على تطبيق البنود الواردة في اللائحة والقرارات الوزارية.

- النظر في الطلبات المقدمة للاستفادة من خدمات الحاضنة وتقيمها
من الناحية الاقتصادية.

- التوصية باعتماد النشاطات الإنتاجية والمشروعات الجديدة والتي تحقق
شروط الاستفادة من خدمات الحاضنة.

- تقديم التوصيات بشأن تجديد عقود الاستفادة من الحاضنة أو
فسخها أو تعديلها.

- تقديم توصيات ومبررات بشأن تغيير موقع بعض النشاطات
والمشروعات الخضراء والمساحات المخصصة.

- إعداد تقارير دورية حول نشاط الحاضنة وأدائها بالتنسيق مع مدير
الحاضنة.

- تقديم مقترنات بشأن تطوير الحاضنة وتسويقه وتطوير النشاطات
والمشروعات الخضراء.

- اقتراح خدمات تطوير الأعمال اللازمة للنشاطات والمشروعات
الخضراء وتحديد الاحتياجات التدريبية لهم.

قرار إداري رقم (2918) لسنة 2022 م

بشأن اللائحة التنظيمية لحاضنات الأعمال المخصصة
للنشاطات الإنتاجية المدورة للدخل والمشروعات متناهية
الصغر

وكيل وزارة الشئون الاجتماعية

- بعد الاطلاع على المرسوم رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة
المدنية وتعديلاته.

- وعلى المرسوم الصادر في 1979/4/4 بشأن نظام الخدمة المدنية
وتعديلاته.

- وعلى المرسوم رقم 50 لسنة 2017 في شأن وزارة الشئون
الاجتماعية.

- وعلى القرار الوزاري رقم (7) لسنة 1993 بشأن إعادة تنظيم
وتنظيم الوحدات الإدارية بالوزارة والقرارات الوزارية المعدلة لها.

- وعلى القرار الوزاري رقم (11/ا) لسنة 2021 بشأن تفويض وكيل
وزارة الشئون الاجتماعية.

- وعلى القرار الوزاري رقم (117/ا) لسنة 2022 بشأن تفويض
الوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية بالاختصاصات المخولة لوكيل
المحامي مسفر عايض
الوزارة .

- وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

(قر)

مادة (أولى) :

يعمل بأحكام اللائحة التنظيمية لحاضنات الأعمال المخصصة
للنشاطات الإنتاجية المدورة للدخل والمشروعات متناهية الصغر
بقطاع التنمية الاجتماعية المرفقة بهذا القرار.

مادة (ثانية) :

يلغى القرار الإداري رقم 1993/ا لسنة 2016 بشأن إصدار
اللائحة التنظيمية لحاضنات الأعمال متناهية الصغر والصغيرة
والموسعة وكل حكم يتعارض مع أحكام اللائحة المرفقة.

مادة (ثالثة) :

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى جهات الاختصاص العلم
وتنفيذ ما جاء فيه.

وكيل وزارة الشئون الاجتماعية

مادة (16) :

يلتزم المبادر بالقيام بأعماله داخل مساحة الخاضنة المخصصة له و عدم استخدام المساحات الخارجية.

مادة (17) :

على المبادر تقديم تقرير مالي ربع سنوي مفصل عن المبيعات والأرباح.

مادة (18) :

على المبادر وضع إعلانات أو لوحات كتابية في الخاضنة ويتحمل نفقة إزالتها بين انتهاء العقد

مادة (19) :

يقوم المشرف برفع توصياته الخاصة بالخاضنة للجنة الفنية ، ولها الحق في الإجراءات اللازمة وفقاً لبند هذه اللائحة والقرارات ذات العلاقة.

مادة (20) :

على مشرف الخاضنة رفع تقرير للجنة الفنية بطلب فسخ أو عدم تجديد العقد في الحالات التالية :-

-انتفاء أي من شروط الانتفاع الرئيسية الواردة في هذه اللائحة.

-إخلال المبادر بأنظمة الخاضنة وعدم التعاون مع الجهاز الإداري.

-عدم الاحفاظ على الشروط الصحية والبيئية.

-تكرار شكاوى المواطنين والجهاز الإداري.

-عدم تعاون المبادر مع مشرف الخاضنة والجهاز الإداري وعدم المشاركة في الفعاليات التسويقية او التنموية التي تنفذها الخاضنة.

-انتفاء الجدوى الاقتصادية للنشاط او المشروع.

-أي أسباب أخرى تصب في المصلحة العامة للخاضنة او المبادرات الآخرين المنشئين من الخاضنة.

مادة (21) :

يحق للوزارة فسخ العقد الموقع مع المبادر أو إلغاء إذا أخل المبادر (الطرف الثاني) بأي من بنود العقد أو عند عدم تحقيق الشروط الواردة في اللائحة.

مادة (22) :

عند إخلاء أحد المبادرين للمكان المخصص له أو فسخ عقده من قبل إدارة الخاضنة يتم اختيار المبادر الجديد من خلال النظر في الطلبات الموجودة وفي حال عدم وجود طلبات انتفاع يتم الإعلان عن وجود محل للاستفادة حسب الإجراءات المتبعة.

مادة (23) :

يعول إبرام العقد عن الوزارة وكيل الوزارة ومن يفوضه بذلك كطرف أول ويكون المبادر الطرف الثاني وذلك بعد أخذ الموافقات من اللجنة المختصة وتحديد النشاط في الخل.

مادة (24) :

تحرر (3) نسخ من العقود المبرمة مع المبادرات كالتالي:-

-نسخة للمبادر.

-نسخة توضع في الوزارة.

-نسخة توضع في مقر الخاضنة.

-تجدية مقدم الطلب وكفاءته.

-لللجنة تحصيص بعض الأجنحة الموجودة في الخاضنة لنشاطات أو مشروعات معينة دون غيرها.

مادة (6) :

مدة عقد الانتفاع من المخلات في الخاضنة (6) أشهر تبدأ من تاريخ توقيع العقد ، وتكون هذه المدة قابلة للتجديد لمدة مماثلة بمقدمة اللجنة على الا تتجاوز المدة الإجمالية للاحتضان 3 سنوات ملتقي المساعدة وباستمرار توافر الشروط والمستندات الواردة في المادة (3) ،

4 من القرار.

مادة (7) :

عدد سعر الانتفاع بالخل في الخاضنة يبلغ وقدرة ((3.750)) للเมตร المربع .

مادة (8) :

المجامعي مسفر عايض

للساعات العمل في الخاضنة من ساعة ١٠ ص إلى ١٠ م

mesferlaw.com:

يتم تحديد المكان المخصص للمبادر وفق مخططات الخاضنة، وتعتمد المساحة المخصصة لكل نشاط أو مشروع من قبل اللجنة حسب نوع النشاط أو المشروع وحجم العمل وطبيعته.

مادة (10) :

يمجوز أن يشتراك أكثر من مبادر في نشاط أو مشروع واحد شريطة أن توافق بهم شروط الانتفاع الواردة في هذه اللائحة.

مادة (11) :

محظى على المبادر الجمع بين نشاطين أو مulinin أو أكثر في الخاضنة أو تقديم أنشطة غير واردة في العقد.

مادة (12) :

يلتزم المبادر باستغلال الخل بنفسه وعدم تأجيره بالباطن أو مشاركة الغير فيه دون الحصول على موافقة اللجنة أو التصرف به بأي شكل من الأشكال مع عدم الأخلاقي في المادة ((3و4)) من اللائحة .

مادة (13) :

محظى على المبادر استخدام الخل لعرض أو بيع منتجات ضارة أو خالفة للقانون وغير واردة في عقد الانتفاع.

مادة (14) :

يقنع على المبادر إجراء أي تغييرات أو هدم أو إزالة بناء وغيره إلا بعد الحصول على موافقة رسمية مكتوبة من مشرف الخاضنة بناء على طلب مكتوب بين فيها الأعمال المزعوم إثمازها.

مادة (15) :

على المبادر التواجد في الخل المؤجر وإدارته خلال ساعات العمل ، على أن لا تقل نسبة حضور المبادر عن (75%) من أوقات عمل الخاضنة.

مادة (3) :

يشترط للتقدم بطلبات الانتفاع من خدمات الخاضنة :-

-أن يكون المبادر كوفي الجنسية.

-لا يقل عمر المبادر عن (21) سنة عند تقديم طلب الانضمام للخاضنة للاستفادة من خدماتها.

-أن يكون المبادر من يتلقون المساعدات الاجتماعية وفقاً لقانون المساعدات الاجتماعية من غير العاملين في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص.

-لا يكون مسجل في مراحل التعليم العام داخل أو خارج دولة الكويت.

مادة (4) :

على المتقدم بطلب الانتفاع من خدمات الخاضنة تقديم المستندات التالية :-

-تعبئة فوج طلب الانتفاع من الخاضنة.

-صورة من البطاقة المدنية.

-شهادة صادرة من الوزارة ثبت تقاضي المبادر مساعدة اجتماعية -شهادة صادرة من وزارة التجارة ثبت عدم امتلاك المبادر رخصة تجارية.

-إقرار من قبل المبادر بأن جميع المستندات المرفقة بطلب الانتفاع من الخاضنة سليمة وصحيحة وأن المتقدم على علم ببنود اللائحة والقرارات التنظيمية وشروط الانتفاع.

-إقرار من المبادرة بالمشاركة بالفعاليات والبرامج التدريبية التي تنظمها الخاضنة والتي تقرها اللجنة المختصة حسب مصلحة العمل.

-تفويض الوزارة بإخلاء الخل في الخاضنة عند الإخلال بالشروط أو عند إخاء المدة دون تحمل أدنى مسؤولية على الوزارة.

-شهادة صادرة من وزارة التربية تفيد عدم تسجيل المتقدم في مراحل التعليم الازامي داخل أو خارج الكويت.

-إصدار التراخيص الازامية من الجهات المعنية

مادة (5) :

براعي عند تحصيص الأخلاء للمبادرات :-

-الأولوية في اختيار النشاطات والمشروعات الفريدة والمميزة والإيكولوجية.

-مراجعة نوع النشاط أو المشروع وحجمه وعدد العاملين فيه وطبيعة العملية الإنتاجية وتفاعلها ، مع مراعاة التنوع في النشاطات.

-التركيز على المشروعات والنشاطات المكلمة لبعضها البعض.

-عدد العاملين في المشروع من متلقى المساعدة والمنشئين في المشروع.

-التنوع في النشاطات والمشروعات المبنية لغالية احتياجات الزوار.

-مستوى المعرفة والمهارة لدى مقدم الطلب وخبراته.

-الجدوى الاقتصادية.